

تقرير البورصة اليومية

عمليات بيع لجني الأرباح تدفع المؤشر السعري للتراجع

تباين أداء مؤشرات سوق الكويت لأوراق المالية في ثاني جلسات التداول عقب استئناف النشاط، حيث جنح المؤشر العام للتراجع بعد أداء اتسم بالتذبذب بشكل واضح وخسر مع نهاية التعاملات 32,6 نقطة سلبته الاستقرار فوق مستوى 7900 نقطة، ليتراجع المؤشر إلى ما دون هذا المستوى بعد جلسة واحدة فقط من بلوغه. ولعبت عمليات البيع بهدف جني الأرباح على الأسهم التي ارتفعت في جلسة اول من امس دورا واضحا في خسائر المؤشر والتي تجاوزت خلال التداول 45 نقطة تقديرا قبل الاغلاق. بدقائق على اثر عمليات شراء

انتقائية لعدد من الأسهم بهدف المضاربة عليها في الجلسات التالية. وفي المقابل، وصل المؤشران الوزني وكويت 15 تحقيق المكاسب والتحرك في الاتجاه الصعودي جراء عمليات دخول على بعض الأسهم التشغيلية في لحظات الاقبال، الأمر الذي أدى إلى تحول مسار المؤشرين من الانخفاض إلى الارتفاع بشكل لافت، وكانت هناك مجموعة من الأسهم الكبيرة التي شكلت عامل ضغط على المؤشرين وفي مقدمتها أسهم زين والوطني وذلك قبل ان تتقلص خسائر المؤشرين الكبيرين قبل الاغلاق. وكان السوق قد استهل

تعاملاته على ارتفاع محدود ليصل إلى مستوى 7910 نقاط، لكن سريعا ما بدأت عمليات البيع في التأثير على السوق ومؤشراته الثلاثة خاصة السعري الذي شهد عودة للارتفاع عند الساعة التاسعة والنصف، ثم عودة للانخفاض عند العاشرة، ثم تلا ذلك عودة للارتفاع مجددا ليبلغ المؤشر مستوى قريبا من 7930 نقطة عند الساعة الحادية عشرة والنصف قبل ان يتجه للانخفاض مجددا حتى نهاية الجلسة. واتضح من خلال التذبذب الواضح في أداء المؤشر السعري ان الأسهم الرخيصة تشهد تباينا واضحا في الأداء، حيث يوجد من يرغب في

التخلص السريع لجني الأرباح من الأسهم التي حققت ارتفاعات سعرية خاصة ميادين وتمويل الخليج، وهي من الأسهم التي ارتفعت في جلسة أول من أمس ثم وصلت الارتفاع في بداية الجلسة، ولكنها أغلقت على تراجع بعد تداولات قوية هذا الأمر بين باقي الأسهم المتداولة، كما شهدت أسهم أخرى عمليات بيع وشراء قوية ولكنها استقرت عند معدلاتها السابقة ومنها أسهم المستثمرين والديرة، فيما استمر نشاط سهم شركة أيفا في مواصلة الارتفاع بدعم قوي من صانع السوق الذي يولي هذا السهم إلى جانب سهم المنتجعات التابع

للمجموعة اهتماما أكبر، وخاصة سهم أيفا الذي كان مطلوبيا خلال التعاملات بالحد الأعلى ببلوغه مستوى 92 فلسا ولكنه أقفل على ارتفاع 3 فلوس ليستقر عند مستوى 90 فلسا. ومع تراجع كميات التداول شهدت القيمة النقدية المتدفقة إلى السوق تراجعا تخطى 15٪ مقارنة بأولى جلسات التداول بعد العطلة والتي شهدت عمليات شراء قوية ووضخ سيولة كبيرة مع استقرار الأوضاع العالمية وخاصة على المستوى الأمريكي.

تعاملات امس بمقدار 32,6 نقطة ليتراجع إلى مستوى 7873,05 نقطة، وفي المقابل ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,35 نقطة ليصل إلى مستوى 466,9 نقطة، كما ارتفع المؤشر كويت 15 بمقدار 1,3 نقطة ليصل إلى مستوى 1105,4 نقاط. وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 609,4 ملايين سهم نفذت من خلال 10043 صفقة بقيمة نقدية بلغت 42,6 مليون دينار. وشهدت متغيرات السوق تراجعا لافتا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 10,2٪، كما انخفضت الصفقات بنسبة 8,8٪، وتصدرا قطاع المواد الأساسية

بنسبة 15,8٪. واستحوذت أسهم 5 شركات هي تمويل الخليج والميادين وبيتك وايفا ووربة على أغلب القيمة بواقع 14,7 مليون دينار تشكل 34,5٪ من الإجمالي. واستحوذت أسهم 5 شركات على 53,7٪ من إجمالي كميات التداول بتصدرها سهم الميادين بواقع 107,9 ملايين سهم تشكل 17,7٪ من الإجمالي. وشهدت مؤشرات 8 قطاعات تراجعات بنسب متفاوتة، جاء في صدارة هذه القطاعات التكنولوجيا بواقع 14,9 نقطة، فيما شهدت مؤشرات 3 قطاعات ارتفاعات تصدراها قطاع المواد الأساسية



مضاربات قوية على «الميادين» و«تمويل الخليج»

تحركات مضاربية قوية شهدها كثير من الأسهم الرخيصة، وفي مقدمة هذه الأسهم الميادين وتمويل الخليج، حيث اقتفلا على تراجع رغم البداية القوية وجنوح السهمين للارتفاع. ويبدو ان المضاربين على السهمين فضلوا للخارج لتحقيق المكاسب السريعة وسط توقعات بأن تعود عمليات الشراء عليهم خلال الجلسات المقبلة لاهداف مضاربية. واقل سهم الميادين الأكثر تداولاً في السوق على انخفاض 0,5 فلس ليستقر عند مستوى 29 فلسا، واقل تمويل الخليج الأكثر استحواداً على القيمة بنسبة 10,3٪ من الإجمالي على تراجع بمقدار 0,5 فلس ليستقر عند مستوى 43,5 فلسا.

أسرار البورصة

رجحت مصادر داخل البورصة أن سبب تحول مسار المؤشرين الوزني وكويت 15 في لحظات الاقبال من الانخفاض إلى الارتفاع إلى تدخل المحفظة الوطنية بهدف دعم الأسهم التشغيلية التي تدخل في مكوّناتها، لافتة إلى ان هذا الدعم مطلوب باع من هذه الشركات على وشك الافصح عن نتائج الربع الثالث من العام الحالي. تسعى محافظ استثمارية في الوقت الراهن إلى الدخول على سهم بنك وربة بعد هدوء حركة السهم في الفترة الأخيرة، ويبدو أن هناك اتجاها لتحريك السهم في الفترة المقبلة من

تراجع شبه جماعي لأسواق الخليج

تراجعت مؤشرات أسواق المال الخليجية امس بشكل شبه جماعي، حيث سجل سوق أبوظبي المالي ارتفاعا هو الوحيد بين أسواق المنطقة وذلك بنسبة 1,1٪، في حين تراجعت مؤشرات باقي الأسواق على وقع عمليات بيع بهدف جني الأرباح السريعة في ثاني جلسات التداول بعد العطلة. كان سوق الكويت تراجع بنسبة 0,41٪، كما تراجع سوق السعودية بنسبة 0,05٪، وسوق دبي تراجع بنسبة 0,03٪، وتراجع سوق البحرين بنسبة 0,48٪، كما تراجع سوق مسقط بنسبة 0,73٪، فيما تراجع سوق قطر بنسبة 0,21٪.

«ديلويت»: «مؤشرات إيجابية» في اقتصادات دول الخليج

والصنيع. ولاحظ الاستطلاع ان الارتفاع في حجم التداول في الأسواق المالية سببه بحث المستثمرين الأجانب عن ملاذ آمن بعيدا عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. ويؤثر ذلك إيجابا على قطاع العقارات وقيمة الأسهم المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما الإمارات العربية المتحدة.

في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، إلى جانب ازدياد ملحوظ في عدد المصدرين الذين يتطلعون إلى إطلاق اكتتابات عامة إقليميا وفي عدد من الأسواق المالية العالمية. وقال الاستطلاع ان القطاعات التي من المتوقع أن تحدث نموا في دول مجلس التعاون الخليجي تتضمن قطاعات النى التحتية، والبيع بالتجزئة، والنفط والغاز،

تداول أكثر ارتفاعا، واهتماما متزايدا من قبل المستثمرين الأجانب. وأشار الاستطلاع الذي أعدته ديلويت الشرق الأوسط عن الثقة في الأسواق المالية في المنطقة تحت عنوان من التقدم المتوازي إلى التقدم السريع، إلى أنه من المتوقع أن تصبح بورصة المملكة العربية السعودية، وسوق دبي المالية وبورصة قطر من أكثر الأسواق المالية نشاطا

بيروت - يو.بي.أي: أفاد تقرير متخصص بأن مؤشرات إيجابية بدأت تظهر في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن قطاعات عدة، منها قطاعات البيع بالتجزئة والسياحة والعقارات والبنى التحتية. وقال التقرير الذي وزعته مؤسسة ديلويت الشرق الأوسط المتخصصة ان بعض الأسواق في منطقة الشرق الأوسط بدأت تسجل حجم

«السلام» للقيد في بورصة مصر في شكل شهادات إيداع

خروج أسهم كبيرة مؤخرا. وفي أغسطس قال عمران إن أحد بنوك الاستثمار يسعى لقيد شركتين جديدتين برأسمال سوقى يصل إلى عشرة مليارات جنيه (1,43 مليار دولار) في البورصة خلال أربعة إلى ستة أشهر. وذكر أنذاك أن إحدى الشركتين اللتين رفض الكشف عن اسميهما تعمل أحدهما بقطاع الإسفدة بينما تعمل الأخرى في الأسمنت.

بورصة الكويت في 2005 وبلغ رأسمالها المدفوع 24 مليون دينار (84,1 مليون دولار). ويرتكز عمل مجموعة السلام التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في قطاع الاستثمار وتملك أسهم الشركات الاستثمارية طبقا لموقعها على الإنترنت. وتتسع بورصة مصر لحذب شركات جديدة إليها لتعزيز النشاط وتعويض

مصرية، وقال عمران «السلام» تحدثت معنا في البورصة قبل عطلة العيد للقيد في شكل شهادات إيداع مصرية وطلعت شوطا كبيرا تجاه القيد لكنها لم تنته من جميع الإجراءات بعد». وأضاف أن هيئة الرقابة المالية أبلغت البورصة بأنها لا تمنع في قيد الشركة بالسوق المصرية. هذا وقد تأسست مجموعة السلام في 1997 وأدرجت في

القاهرة - رويترز: أعلنت شركة مجموعة السلام القابضة (السلام) أنها تقوم حاليا بخاطبة البورصة المصرية والهيئة العامة لسوق المال المصرية لمعرفة الإجراءات اللازمة لقيد وتسجيل الشركة في البورصة المصرية. وقال رئيس البورصة المصرية محمد عمران إن شركة السلام قطعت شوطا كبيرا تجاه قيدها في بورصة مصر في شكل شهادات إيداع

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقاري في المزارد العلني

تعلن ادارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق 11/11/2013 م - قاعة - 48 - بالبور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2011/126 ببيع/1.

المرفوعة من : **البنك العقاري الكويتي**

ضد: **1- عبد اللطيف عبد الله احمد محمد**
2- بنك التسليف والادخار (خصم مدخل)

اولا: اوصاف العقار:
يقع بمنطقة الفردوس قسيمة رقم 329 من المخطط رقم م/ 39874 قطعة رقم 4 جادة 6 منزل 10 مساحته 301 2م والموصوف بالوثيقة رقم 16999/1999.

العقار عبارة عن منزل حكومي مكسي بالطابق الجبيري ويقع على شارع واحد وله ثلاثة مداخل ومكون من دور ارضي واول وملحق وصالة المنزل قديم

ثانيا شروط المزاد :

اولا: يبدأ المزاد بثمان اساسي قدره 120000 د.ك " مائة واثنان وستون الف دينار كويتي" ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الاقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح ادارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل .

ثالثا: فان لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملا وجب عليه ايداع خمس الثمن على الاقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على اساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع .

رابعا : في حالة ايداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الاقل يؤجل البيع مع زيادة العشر .

خامسا: اذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه الا اذا اتقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على اساس هذا الثمن .

سادسا: اذا لم يتم المزايد الاول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعرض تعاد المزايدة فورا على ذمته على اساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته . ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار .

سابعا: يحتمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات اجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك. وآتباب الحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية .

ثامنا: ينشر هذا الاعلان تطبيقا للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب بالحكمة الكلية اية مسئولية .

تاسعا: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجحالة.

تثنية:

ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة 266 من قانون المرافعات .
حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة ايام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة 277 من قانون المرافعات .
تنص الفقرة الاخرى من المادة 276 من قانون المرافعات انه " اذا كان من نزع ملكيته ساكنا في العقار بقى فيه كمشترجا بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد ايجار لصالحه باجرة المثل "

ملحوظة هامة :
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفرديّة المشاركة في المزاد على القسام او البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملا بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008 .

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

«معهد CFA»: ضرورة وضع طرق فعالة لتحسين المواءمة بين مصالح المستثمرين ومديري صناديق الاستثمار

أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد CFA، الجمعية العالمية لمهنيي الاستثمار، أن أعضاءه يريدون إيجاد طرق فعالة لتحسين توافق مصالح مديري الاستثمار مع مصالح عملائهم. واقترح ما يقرب من ثلثي (61٪) المشاركين أن وضع خطة لمزيد من تأجيل الأجل المتغير على فترات زمنية أطول، يمثل حلا أفضل من وضع سقف للمكافآت أو الحوافز.

ويقدم معهد CFA أهداف السياسات التي تحرص على أن تتماشى مصالح المستثمر النهائي على الأمد الطويل مع مصالح مديري صناديق الاستثمار الجماعي بالأوراق المالية القابلة للتحويل «يوسيتس»-UCITS». إن من شأن وضع سقف مكافأة على غرار البنوك، المطبق على مديري صناديق الاتحاد الأوروبي، أن يكرس قواعد أتعاب تضر بالمستثمرين، وتحد من غير قصد من توافق المصالح بين المديرين والمستثمرين.

وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا السقف يضع مديري الصناديق الأوروبية في وضع تنافسي غير مؤات بالمقارنة مع أقرانهم من مديري الصناديق العالميين، الذين سيكونون أكثر مرونة في تحديد أجور أفضل المواهب، وسيجربون إدارات شركات الاستثمار على رفع الرواتب الثابتة سعيا إلى أن تظل قادرة على المنافسة. إننا نتعتقد أن ثمة طرقا أخرى لخدمة مصالح المستثمرين ولضمان عودة أوروبا إلى النمو اقتصاديا.

ورأى معهد CFA أن أفضل السبل وأكثرها فاعلية في المواءمة بين مصالح المديرين والمستثمرين هي:

- مزيد من تأجيل الأجر وفترات أداء زمنية أطول لتقييم أساس
- وضع سقف على حوافز مديري الأصول ومكافآتهم، أو إمكانية طلب إعادتها بالكامل، أو إعادة جزء منها،

«إرنست ويونغ»: إجمالي مساهمات التكافل العالمية يقدر بنحو 11 مليار دولار في 2012

كشف تقرير حديث نشرته شركة إرنست ويونغ (EY) مؤخرا تحت عنوان «أفاق التكافل العالمي» 2013: تحديد أسواق النمو، استمرار الأسواق النامية والرئيسية في تقديم آفاق للنمو بالرغم من انخفاض معدلات اختراق السوق، ومع ذلك هناك فرص أوسع تظهر في الأسواق الناشئة. هذا وقد شهد قطاع التكافل العالمي نسبة نمو تبلغ 16٪ في عام 2012، ليسجل نحو 11 مليار دولار والتي تعتبر معتدلة نسبيا عن معدل النمو السنوي المركب الذي بلغ 22٪ على مدار الفترة من 2007 - 2011، علما أن قطاع التكافل في معظم الأسواق لا يزال في مخطواته الأولى، ولا تزال قدرته على الحلول محل مكان التأمين التقليدي غير مستغلة إلى حد كبير في الأسواق الرائدة في مجال التمويل الإسلامي.

وأشار التقرير إلى أنه للمحافظة على وتيرة نمو القطاع، فإنه بحاجة لشركات إقليمية كبرى، قادرة على توفير القياسات اللازمة لبناء قدرات هذا القطاع، وإيجاد حلول لعدد من مخاطر الأعمال التي ينظر إليها المسؤولون التنفيذيون كتحديات تواجه القطاع بأسره.

وتقود المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمليزيا حاليا أسواق التكافل العالمي من خلال قطاعاتها المالية الإسلامية المتطورة نسبيا، بما في ذلك أسواق الصكوك، وشبكات الوصول إلى العملاء، والأسعار التنافسية، كما يشكل دور

السلطات في تيسيط الأطر التنظيمية الدولية وتشجيع عمليات الاندماج عاملا مهما في توسع القطاع. وفي هذا الصدد، قال أشعر ناظم، رئيس مجموعة الخدمات المالية الإسلامية في (EY): «ينبغي على المشغلين اعتمادا استراتيجيا واضحة وخطة رأسمالية تشمل النمو العضوي وغير العضوي، والمحافظة على استراتيجيات تجزئة السوق والتخارج والاستحواذ وتحسينها، بما يساهم في تخفيف حدة المخاطر المحتملة».

وتستعد أسواق النمو السريع لتصبح المراكز الجديدة للتنمية على مدار السنوات العشر المقبلة، وتوفر البنية التحتية والتحسينات التنظيمية الجديدة فرصا في جميع